افتتح الدورة التدريبية التي ينظمها معهد الدراسات القضائية بالتعاون مع النيابة العامة ووزارة العدل الأمريكية

الثويمر: المجتمعات بكل مؤسساتها مسؤولة عن مكافحة آفة الإرهاب

■ السفير الأمريكي: التعاون المشترك يشكل مثالاً على متانة العلاقات بين الدولتين في مجال الأمن

السفير الأمريكي متحدثا

جانب من الحضور

■ هناك مسؤولية مشتركة لتقوية وضعنا الأمني بحزم وملاحقة المجرمين الذين يسعون لإلحاق الأذى بشعبينا

قال مسؤول قضائي كويتي إن المجتمعات بكل مؤسساتها مسؤولة عن مكافحة آفة الارهاب والتصدي لها معتبرا انه بقدر التزامات المؤسسات الأمنية فإن المؤسسات الفكرية علمية وإعلامية وتربوية مسؤولة عن بناء المفاهيم والقيم الإنسانية السليمة.

جاء ذلك في كلمة لمدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار عويد الثويمر أمس القاها في افتتاح الدورة التدريبية الذي ينظمها المعهد بالتعاون مع النيابة العامة ووزارة العدل الأمريكية بعنوان (طرق مكافحة الإرهاب وتمويله) وتستمر ثلاثة أيام.

وأكد الثويمر أن المطلوب اليوم العمل من أجل حل المشاكل وتجاوز مرحلة التوقف عند التشخيص لافتا إلى ضرورة تعزيز سبل التعاون على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة دوافع الإرهاب ونتائجه والعمل على تجفيف منابعه.

وأشاد باختيار هذا الموضوع الذي يجسد النضج والوعي بأهمية مكافحة الإرهاب والتحديات التي يفرزها وما ينطوي عليه من إشكالات مترابطة من الواجب معالجتها.

وذكر أن هذه الدورة تعزز المساعي الدؤوبة لمواجهة الإرهاب عبر بلورة جهود واسعة النطاق وتبادل الآراء والخبرات والتجارب إزاء ما اظهرته الأنماط المستحدثة للعمليات الإرهابية.

وقال إن هذه العمليات فرضت ضرورة مراجعة الصكوك الدولية والوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب للخروج بتوصيات ومقترحات عملية المفيدة لدرء هذا الخطر وصون حق الأجيال في عيش كريم وعالم أكثر أمنا تسوده العدالة ويعمه السلام.

من جانبه قال السفير الأمريكي لدى البلاد لورانس سيلفرمان في كلمته إن هذا التعاون يشكل مثالا آخر على متانة العلاقات الأمريكية الكويتية وترجمة لما طلبته قيادتا البلدين سنة 2016 بمواصلة تعزيز الشراكة في مجال الأمن وقضايا أخرى.

وأشار سيلفرمان إلى وجود «مسؤولية مشتركة لتقوية وضعنا الأمني لتطبيق قوانين مكافحة الإرهاب بحزم وملاحقة المجرمين الذين يسعون لإلحاق الأذى بشعبينا».

وأكد الحاجة الكبيرة جدا إلى مثل هذا التعاون مبينا أن المجتمع الدولي يسعى إلى وقف تدفق الأموال التي تؤدي إلى تمكين أعمال العنف المروعة وغير المنطقية.

عويد الثويمر

ولفت الى أن هذا الامر يتفق مع ما التزم به القادة خلال القمة الأمريكية الخليجية في شهر مايو الماضي وتم تدوينه في مذكرة التفاهم الأمريكي الخليجية حول مكافحة تمويل الإرهاب.

وأعرب عن امتنانه لرؤية مسؤولين من كلا البلدين يتبادلون خبراتهم المهنية مؤكدا أن التعاون الدولي يشكل أساسا لمكافحة مختلف أنواع الممارسات الإجرامية ومنها مكافحة غسل الأموال والإرهاب.

وأفاد بأن الدورة التدريبية ستتناول جانبا مهما من الجوانب التي يعنى بها الحوار الاستراتيجي الأمريكي الكويتي والذي عقد في شهر سبتمبر الماضي في واشنطن قائلا «إننا نتطلع لعقد جلسات الحوار القادم هنا في الكويت قبل نهاية هذا العام».

وأشار إلى أن تبادل المعلومات وبناء القدرات يشكلان عنصرين أساسيين في مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في الرياض وهما «سبدآن يقضيان أن نجمع بين جهودنا لمكافحة تمويل الإرهاب» مبينا أهمية مثل هذه الورش التدريبية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الرياض.

وأكد سيلفرمان أن ممثلي بلاده اتفقوا في الرياض على «بذل جهود جريئة وتاريخية لتوسيع وتقوية التعاون لمكافحة تمويل الإرهاب استنادا إلى مبدأ المنفعة العامة». وذكر أن المشاركين والمحاضرين والمنظمين في هذه الدورة يجسدون المثل العليا التي نصت عليها مذكرة التفاهم في الرياض معربا عن الفخر بهذه الاتفاقية ووجوب العمل لتنفيذ ما جاء فيها.

وبين أن الأيام الثلاثة القادمة ستشهد مناقشات ثرية يديرها ممارسون بارزون مشاركون بالدورة من الولايات المتحدة والكويت تبحث سبل التحري والمحاكمة في قضايا الإرهاب وتمويل الإرهاب.

وأشار إلى أن فهم أحدث الطرق المتبعة لتمويل الإرهاب وتحديد الآليات التي يتبعها الإرهابيون لجمع الأموال وتحويلها تشكل أداة مهمة من صندوق الأدوات الخاصة بالإدعاء العام.

تتمات

مجلس الوزراء

لايجاد أفضل الحلول لها ، والعمل من أجل دفع مسيرة البناء والتنمية في البلاد .

من جانب آخر تابع المجلس تداعيات التصريحات القلبيتية ، والتصرفات التي قام بها بعض العاملين في السفارة القلبيتية داخل البلاد ، والتي تمثل تعديا وتجاوزا على سيادة دولة الكويت وقوانينها ، وإثر التصريحات التي أدلى بها سفير جمهورية القلبين لدى دولة الكويت لإحدى الصحف الكويتية ، وبهذا الصدد أحاط نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، مجلس الوزراء علما بالإجراءات التي اتخذتها وزارة الخارجية بشأن تلك التصرفات المتجاوزة للأعراف والقواعد الدبلوماسية ، وفقا لما نصت عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، حيث تم استدعاء السفير القلبيتي وإبلاغه بأن دولة الكويت تدين وتشجب تلك التصريحات ، وأنها تحتفظ بحقها في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية التي من شأنها الحد من التطاول على سيادة الدولة وقوانينها ، مشددا بأن دولة الكويت لديها سجل ناصع وحافل فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، وأنها تولي هذا الملف اهتماما بالغا ، كما استمع المجلس أيضا إلى إفادة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ، حول الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية في هذا الشان في إطار القوانين السارية .

إلى ذلك أكد مجلس الوزراء أن تحسين تصنيف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي ، يتطلب تكاتف جميع وزارات وأجهزة ومؤسسات وهيئات الدولة ، واستكمال إعداد وإصدار استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وتعزيز ودعم مهام وأعمال واختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة لمكافحة الفساد ، وجذب الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال وتقليص الإجراءات وتعميم الخدمات الإلكترونية .

كما بحث مجلس الوزراء الشئون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي ، كما عبر مجلس الوزراء عن استنكاره وإدانته لاستشهاد أربعة من رجال الأمن وإصابة خمسة غيرهم في المملكة العربية السعودية ، إثر إطلاق نار عليهم من مصدر مجهول ، أثناء قيامهم بواجبهم في إحدى نقاط التفتيش في منطقة عسير ، مؤكداً وقوف دولة الكويت إلى جانب الأشقاء في المملكة وتأييدها لجميع الإجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها .

ورحبت الكويت بقرار جمهورية كوريا الشمالية ، تعليق برنامجها النووي وتجارب الصواريخ البالستية العابرة للقارات ، وأكد مجلس الوزراء أن هذه الخطوة الإيجابية ستسهم في بناء الثقة ونزع فتيل التوتر الذي يعاني منه العالم لفترات طويلة ، وستعزز الأمن والاستقرار وسيسهم في نجاح عملية نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية .

كما أدان مجلس الوزراء الهجوم الانتحاري الذي وقع على مركز لتسجيل الناخبين في مدينة كابل في أفغانستان مؤخرا ، والذي راح ضحيته العشرات من القتلى والجرحى ، ومجلس الوزراء إذ يدين هذا الهجوم الانتحاري ، ودولة الكويت ويستنكر هذه الجرائم الإرهابية البشعة ، ليجدد موقف دولة الكويت الرافض للإرهاب بكافة صوره وأشكاله ومهما كانت دوافعه وأسبابه ، داعيا المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لمكافحة آفة الإرهاب .

صاحب السمو

قطر الشقيقة ، تتعلق بالعلاقات الأخوية الطيبة بين البلدين والشعبين الشقيقين وآفاق تطويرها ، وآخر مستجدات الأوضاع في المنطقة.

من جهة أخرى أكد نائب وزير الخارجية خالد الجار الله ، أن زيارة وزير خارجية دولة قطر للبلاد تأتي في اطار التشاور والتنسيق ، «حيث اننا على مدى سنة ونحن نتعايش مع خلاف مؤسف على مستوى دول مجلس التعاون، ولكن لم تتوقف جهود الكويت ولم تتوقف مساعي الكويت ، لاحتواء وطي صفحة هذا الخلاف».

في سياق آخر أوضح الجار الله في تصريح ل «كونا» ، على هامش حضوره افتتاح الملتقى الاعلامي الـ15 ، ان دولة الكويت «تتعامل مع التصريحات والاعمال المنافية للقواعد الدبلوماسية والاعراف الدولية من قبل السفارة القلبيتية ، وفق إجراءات تصاعدية تتناسب مع التطاول الذي حصل على سيادة وقوانين البلاد ، وهو امر لا يمكن السكوت عليه او القبول به».

وأوضح أن مهلة الثلاثة ايام التي اعطتها الخارجية للسفير «هي لتسليم المتهمين بتهريب العاملات وليس لمغادرة السفير».

أضاف «إن اصرار مانيلا والسفير القلبيتي على مثل تلك التصريحات ، يدعونا وبكل اسف الى التفكير الجدي بالمضي بتلك الإجراءات لمواجهة هذا الموقف» ، لافتا الى «ان السفير عندما استدعته الخارجية ، قال انه اسيء فهمه الأمر الذي نفاه امام الصحافيين».

وذكر «ان الخارجية عند لقائها السفير القلبيتي لم تتحدث عن قطع العلاقات ، بل تحدثت عن اجراءات ستتخذ تحفظ سيادة دولة الكويت والتي تعتبر خطا احمر».

وفي شأن الاتفاقية الخاصة بالعمالة القلبيتية أوضح الجار الله ، انه تم ارسال وفد كويتي الى القلبين «وتوصلنا الى توافق ووقعنا اتفاقية بالاحرف الاولى ، على امل ان يتم توقيعها في الكويت لاحقا ، ولكن يبدو لي ان التطورات الاخيرة لم تمكن من توقيع على هذه الاتفاقية».

وذكر «ان من افتعل هذه الأزمة بكل اسف هو الجانب القلبيتي».

وكانت وزارة الداخلية قد اعلنت في بيان صحافي أمس الأول الأحد ، أن الإدارة العامة للمباحث الجنائية تمكنت من ضبط شخصين من الجنسية القلبيتية ، وذلك أثناء قيامهما باستدراج مجموعة من عاملات المنازل من الجنسية ذاتها.

وقالت إنه أثناء التحقيق مع المتهمين أقرا واعترفا بارتكابهما هذه الجريمة وجرائم عدة مماثلة ، في مناطق مختلفة من البلاد جار العمل على حصرها ، مضيفة أن المتهمين أفادا أيضا بأنهما يقومان بالفعل بالتواصل مع عاملات المنازل من الجنسية القلبيتية وتحريضهن على الهرب من منازل كفلائهن.

وكانت وزارة الخارجية الكويتية بمتابعة منها لتداعيات التصريحات القلبيتية والتصرفات التي قام بها بعض العاملين في السفارة القلبيتية لدى دولة الكويت ، والتي تمثل تعديا وتجاوزا على سيادة دولة الكويت وقوانينها استدعت امس السبت وللمرة الثانية سفير جمهورية القلبين لدى البلاد ، على اثر تصريحه لإحدى الصحف الكويتية والذي أكد فيه تلك التصرفات المتجاوزه للأعراف والقواعد الدبلوماسية ، وفقا لما نصت عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

وتم إبلاغ السفير بأن دولة الكويت التي تدين وتشجب تلك التصريحات فإنها تحتفظ بحقها في اتخاذ الإجراءات القانونية كافة التي من شأنها الحد من التطاول على سيادة الدولة وقوانينها كما تم اطلاعه على طبيعة تلك الاجراءات.

وقد استدعت وزارة الخارجية يوم الجمعة الماضي السفير القلبيتي لدى البلاد ، وسلمته مذكرتي احتجاج تتعلقان بالتصريحات التي صدرت من بعض المسؤولين القلبينين التي تنطوي على إساءة بالغة لدولة الكويت ، فضلا عن التصرفات التي قام بها بعض العاملين في سفارة جمهورية القلبين التي تمثل إخلالا وتجاوزا للاعراف الدبلوماسية التي تحكم علاقات البلدين.

من جهة أخرى أكد نائب وزير الخارجية ان سجل دولة الكويت فيما يتعلق بحقوق الانسان «ناصع وحافل» ، مشددا على ان الكويت تولي هذا الملف اهتماما بالغا.

وقال الجار الله «اننا تعودنا ان نستمع لهذا التقرير في هذا الوقت ، ونعتقد ان التقرير فيه اجحاف بحق الكويت وتجاوز ، في حقائق نحن نعيشها ويدركها العالم اجمع ونحن حريصون على هذا الأمر» ، معربا عن تمنياته ان ينصف التقرير دولة الكويت في المستقبل.

« الخارجية » :

وحول زيارة وزير خارجية دولة قطر للبلاد قال الجار الله ان هذه الزيارة في اطار التشاور والتنسيق «حيث اننا على مدى سنة ونحن نتعايش مع خلاف مؤسف على مستوى دول مجلس التعاون ولكن لم تتوقف جهود الكويت ولم تتوقف مساعي الكويت لاحتواء وطي صفحة هذا الخلاف».

وأكد الجار الله «ان الكويت تتعامل مع التصريحات والاعمال المنافية للقواعد الدبلوماسية والاعراف الدولية من قبل السفارة القلبيتية وفق إجراءات تصاعدية تتناسب مع التطاول الذي حصل على سيادة وقوانين البلاد وهو امر لا يمكن السكوت عليه او القبول به».

وقال ان مهلة الثلاثة ايام التي اعطتها الخارجية للسفير «هي لتسليم المتهمين بتهريب العاملات وليس لمغادرة السفير».

أضاف «ان اصرار مانيلا والسفير القلبيتي على مثل تلك التصريحات يدعونا وبكل اسف الى التفكير الجدي بالمضي بتلك الاجراءات لمواجهة هذا الموقف» لافتا الى «ان السفير عندما استدعته الخارجية قال انه اسيء فهمه الامر الذي نفاه امام الصحفيين».

وذكر «ان الخارجية عند لقائها بالسفير القلبيتي لم تتحدث عن قطع العلاقات بل تحدثت عن اجراءات ستتخذ تحفظ سيادة دولة الكويت والتي تعتبر خطا احمر».

وفي شأن الاتفاقية الخاصة بالعمالة القلبيتية اوضح الجار الله انه تم ارسال وفد كويتي الى القلبين «وتوصلنا الى توافق ووقعنا اتفاقية بالاحرف الاولى على امل ان يتم توقيعها في الكويت لاحقا ولكن يبدو لي ان التطورات الاخيرة لم تمكن من توقيع على هذه الاتفاقية».

وذكر «ان من افتعل هذه الازمة بكل اسف هو الجانب القلبيتي».

رئاسة الأركان

أضافت الرئاسة في بيانها انه بناءً على ما تقدم، فقد تقرر حفظ موضوع التحقيق إداريا وذلك لعدم ثبوت ثمّة تقصير في أداء الواجبات الوظيفية أو الطبية في واقعتي الوفاة محل التحقيق، فضلاً عن انتفاء الشبهة الجنائية.

وقد أوعزت رئاسة الأركان العامة للجيش لجهات الإختصاص باستكمال الإجراءات القانونية على ضوء ما انتهت إليه لجنة التحقيق لاسيما المتعلقة بحقوق الطالبين وورثتهما وفقا للأطر القانونية.

اليمن

وكانت مصادر تحدثت عن وضع الصماد قيد الإقامة الجبرية، بسبب خلافات داخل الميليشيات. ويأتي مقتل صالح الصماد بعد سلسلة من الخسائر البشرية في صفوف قيادات الحوثيين.

« الميزانيات »

أضاف أن اللجنة أكدت على أن تقوم وزارة المالية بإعادة النظر في تقديرات ميزانية الهيئة للسنة المالية الجديدة والبالغة 45 مليون دينار ، في حين أن الصرف الفعلي كان نحو 5 ملايين دينار في الحساب الختامي الأخير.

وأشار إلى أن الهيئة خرجت عن نطاقها الإشرافي وفق قانون إنشائها وأصبح يسند إليها أعمال تنفيذية ، كمشروع الممر الإقليمي ومشروع الأمن السيبراني وملحقاته كإنشاء أكاديمية وبنية تحتية وغيرها من الأمور .

من ناحيتها قررت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية ، في اجتماعها أمس ، تأجيل البت في مشروع القانون بشأن نظام السجل العيني إلى اجتماع مقبل ، ورفضت اقتراحين بقانونين في شأن تعديل عدد من المواد بقانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

وأوضح رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي أن اللجنة كانت تعتزم الانتهاء من مشروع قانون السجل العيني ، ولكن وردتها أمس تعديلات من بلدية الكويت ولذلك رأت اللجنة تأجيل حسم القانون إلى الاجتماع المقبل ، وإحالة التعديلات لوزارة العدل لكي تبدي رأيها فيها .

أضاف السبيعي أنه بالنسبة لاقتراحات تعديل قانون الجزاء ، فإن اللجنة تم تكليفها من مجلس الأمة بدراسة ٤ اقتراحات بقوانين في شأن تعديل مواد قانون الجزاء وإعداد تقرير بشأنها خلال شهر.

وأكد أن المقترحات لم تتناول تغيير نصوص القانون بل تنحصر في الغرامات ، كما لم تتناول عقوبات السجن الموجودة في قانون الجزاء أو القوانين الأخرى ، وبعض هذه المقترحات ينص على رفع الغرامات من 3 آلاف إلى ٢٠ ألف دينار .

وقال السبيعي إن القانون القديم يحتاج إلى تعديل عقوبة السجن ، وكان المفترض أن يتم إلغاؤها في هذه القوانين التي تقيد الحرية.

وذكر أن اللجنة أوصت بأن يتم إلغاء عقوبات السجن في قانون الجزاء وأن تنصب التعديلات على هذا الأمر.

« الداخلية »

شؤون الإقامة القبض على عدد من الوافدين المشتبه بهم يمارسون الإتجار بالعمالة المنزلية، من خلال محاولة تحريضهم على كفلائهم، ودفع مبالغ مالية لهم للعمل في أماكن أخرى.

المغتربون

إلا انه وبالرغم من تسهيل عملية تسجيل المقترعين في الخارج لأسمائهم للإدلاء بأصواتهم في الدول التي يقيمون فيها، فإن عدد المسجلين قارب التسعين ألفا فقط، في وقت يقدر عدد اللبنانيين في الخارج والمتحدرين من أصول لبنانية بالملايين، مع العلم بأنه ليس هناك أرقام علمية ودقيقة في هذا الموضوع.

وسيدلي المغتربون المقيمون في الدول العربية بأصواتهم في السابع والعشرين من الشهر الجاري، بينما يدلي اللبنانيون المقيمون في سائر الدول بأصواتهم في التاسع والعشرين من الشهر نفسه.

ثم يتم جمع الأصوات من المراكز الانتخابية في الدول الاربعين التي تجري فيها الانتخابات، وإرسالها الى وزارة الخارجية في لبنان التي تودعها في خزنة في مصرف لبنان حتى يوم السادس من مايو / أيار المقبل، يوم الانتخاب في لبنان. عندها، تفرز الأصوات وتضاف نتيجتها إلى أرقام صناديق الاقتراع.

وقد سبق الانتخابات سجال كبير يتعلق بآليات مراقبتها في الخارج وضمان نزاهتها وبالجهة الرسمية المخولة الإشراف عليها بين وزارة الداخلية ووزارة الخارجية، ليتم التأكيد لاحقا بأن تلك مسؤولية الداخلية.

غوتيريس

السويدي ستيفان لوفين، عقب لقاء بينهما في العاصمة استوكهولم، أمس الإثنين: «هناك حرب مستمرة في سورية منذ 7 سنوات، يشارك فيها أشخاص من أنحاء العالم، وهناك جيوش مختلفة، مليشيات متنوعة، ومشاكل بين الشيعة والسنة».

أضاف أن «الأحداث في سورية خلال السنوات الأخيرة مؤشر على عودة الحرب الباردة، ففي السابق كان العالم ثنائي القطب، وكانت روسيا والولايات المتحدة، تتمكنان من السيطرة على حلفائهما باستخدام المزيد من وسائل الحوار والاتصال».

وأوضح غوتيريس: «في الحرب الباردة الحالية لا يستطيع هذان البلدان السيطرة على الجميع في سورية عدا الولايات المتحدة وروسيا، فهناك تركيا، والسعودية، وإيران وغيرها، ولذلك كان الوضع خطيرا للغاية، ولكن هدأ حاليا».

من جانبه، وصف رئيس الوزراء السويدي الحرب المستمرة في سورية بـ«الكابوس».

وقال لوفين: «في هذه الحرب الوحشية استُخدمت الأسلحة الكيميائية دون وازع، وشهدت مآسي كثيرة. هذه الحرب يجب أن تنتهي في أقرب وقت ممكن».

واستخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية في هجومه على عدة مدن؛ أبرزها بلدتي خان شيخون ودوما، ما أسفر عن مقتل المئات وإصابة الآلاف.